



تركيا - رؤية اقتصادية ٢٠١٧



ملخص تنفيذي

يمر الاقتصاد التركي حالياً بمرحلة من الانتعاش القوي وذلك بفضل صندوق الضمان الائتماني الذي تدعمه الحكومة والذي تبلغ قيمته 60 مليار دولار أمريكي، والحوافز المالية، وتعزز الطلب الخارجي. ومن المتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 6.8% في عام 2017، حيث تم استغلال ما نسبته 80% من قيمة الصندوق المذكور، ثم ستراجع معدلات النمو بعد ذلك إلى 5.4% في 2018 و5.3% في 2019، مع التقليل الجزئي لتدابير التحفيز.

وعلى الرغم من أن الطلب الخارجي ينبغي أن يدعم الصادرات، لكن يمكن للواردات أن تنمو بوتيرة أسرع نتيجة للطلب المحلي القوي وارتفاع أسعار النفط. ونتيجة لذلك، تتوقع أن يتسع عجز الحساب الجاري قليلاً من 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي في 2017 إلى 5.9% في 2018 و2019.

وارتفع التضخم في عام 2017 بسبب صعود أسعار النفط وتراجع قيمة الليرة التركية وتعزز الطلب المحلي نتيجة لتدابير التحفيز ويُفترض أن يتراجع التضخم تدريجياً من 11.9% في نهاية 2017 إلى 8.5% في نهاية 2019، حيث ستراجع قيمة الليرة التركية بوتيرة أقل مقارنة مع عام 2017، كما لا يُتوقع أن تزيد أسعار السلع الأخرى بنفس القدر.

وقام البنك المركزي التركي بتشديد السياسة النقدية في عام 2017 للحيلولة دون حدوث ارتفاع في التضخم مستقبلاً. وتتوقع أن تبقى أسعار الفائدة مستقرة، مما سيرفع أسعار الفائدة الحقيقية ويحد من ارتفاع التضخم.

ومن المتوقع أن يظل نمو القطاع المصرفي قوياً على خلفية ارتفاع نمو الإقراض بفضل صندوق الضمان الائتماني. وسيستمر التحسن في جودة الأصول حيث يُتوقع أن تنخفض نسبة القروض المتعثرة من 2.9% في عام 2017 إلى 2.8% بحلول عام 2019. كما يُتوقع أن تظل معدلات الربحية وكفاية رأس المال قوية، إذ بلغت معدلات الربحية أعلى مستوى لها لأربع سنوات في عام 2017، حيث تجاوز العائد على حقوق المساهمين نسبة 20%، وارتفعت نسبة كفاية رأس المال إلى أكثر من 16% في عام 2017.

المحتويات

2	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والسياسة المالية
3	القطاع الخارجي والتضخم
4	السياسة النقدية
5	القطاع المصرفي
6	مطبوعات مجموعة QNB
7	الشبكة الدولية لمجموعة QNB

الفريق الاقتصادي economics@qnb.com

روري فايف

رئيس قسم الاقتصاد بالإنبابة
+974 4453 4643

أشوك بونديا

اقتصادي أول
+974 4453 4642

علي جعفري

اقتصادي

نانسي فهميم

اقتصادية

عبد الرحمن الجهني

محلل أبحاث - متدرب

الإغلاق التحريبي: 15 يناير 2018

الجدول 2: بيانات وتوقعات القطاع المصرفي

2020	2019	2018	2017	2016	
توقعات	توقعات	توقعات	تقديرات	2016	
14.7	15.2	15.3	19.6	11.8	نمو الأصول (%)
15.0	15.1	16.1	21.0	16.7	نمو القروض (%)
14.0	14.3	14.6	19.1	16.7	نمو الودائع (%)
127	126	124	122	120	نسبة القروض إلى الودائع
2.7	2.8	2.8	2.9	3.2	نسبة القروض المتعثرة (%) من إجمالي القروض

المصادر: البنك المركزي التركي وهيفرأنا ليتكس وقسم الاقتصاد في QNB

الجدول 1: بيانات وتوقعات الاقتصاد الكلي

2019	2018	2017	2016	
توقعات	توقعات	تقديرات	2016	
15.2	15.3	19.3	11.8	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)
15.1	16.1	20.8	16.7	تضخم أسعار المستهلك (%)
14.3	14.6	17.7	16.7	الدولار الأمريكي مقابل الليرة التركية (متوسط الحساب الجاري)
126	124	123	120	(% من الناتج المحلي الإجمالي) ميزان الموازنة
2.8	2.8	2.9	3.2	(% من الناتج المحلي الإجمالي)

المصادر: البنك المركزي التركي ومعهد الإحصاء التركي وهيفرأنا ليتكس

وقسم الاقتصاد في QNB

سيكون النمو مدفوعاً بالمحفزات الحكومية

خلفية: كانت المحفزات الائتمانية المضمونة من قبل الحكومة والتي بلغت قيمتها 60 مليار دولار أمريكي هي المحرك الرئيسي لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 3.2% في 2016 إلى نسبة 6.8% المتوقعة في 2017. وكان الاقتصاد مدعوماً أيضاً بالطلب الخارجي القوي، خاصة من منطقة اليورو، وانخفاض قيمة الليرة التركية الذي دعم صادرات السلع والسياحة، وغيرها من التدابير الداعمة مالياً مثل زيادة الإنفاق الرأسمالي وتخفيض الضرائب المفروضة على السلع المعمرة والعقارات. وهذه المحفزات الائتمانية هي جزء من صندوق الضمان الائتماني، الذي تقوم الحكومة من خلاله بضمان القروض المقدمة للقطاع الخاص، وهو ما يشكل حافزاً قوياً للمقترضين والمقرضين للمشاركة في البرنامج. وبنهاية عام 2017، تم استغلال 80% من قيمة صندوق الضمان الائتماني وبلغ نمو القروض 20.8% في نهاية 2017.

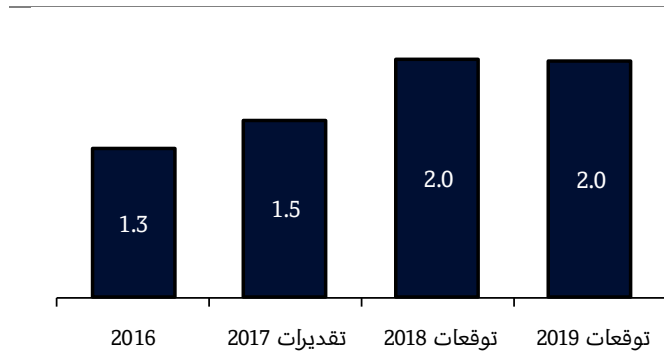
رفع صندوق الضمان
الائتماني البالغ قيمته 60 مليار
دولار أمريكي معدلات النمو
من 3.2% في 2016 إلى نسبة
6.8% المتوقعة في 2017

توقعات: من المتوقع أن يؤدي تقليص المحفزات الائتمانية إلى تراجع معدلات النمو ولكنها ستظل قوية حيث ستبلغ 5.4% في عام 2018 و5.3% في عام 2019. ومن المرجح أن يتم صرف نسبة 20% المتبقية من صندوق الضمان الائتماني في عام 2018. وفي نفس الوقت، يُتوقع أن يتم تمديد أجل استحقاق القروض التي مُنحت في عام 2017 بموجب صندوق الضمان الائتماني. ونتيجة لذلك، يُفترض أن تظل الظروف الائتمانية مواتية، لكن ليس بنفس القدر الذي كانت عليه في عام 2017، وبالتالي يُتوقع أن تتراجع معدلات النمو قليلاً. وتتوقع أن تحافظ السلطات على تدابير التحفيز المالي في عام 2018 وبعده. كما يُفترض أن يظل الطلب الخارجي قوياً على خلفية استمرار الأداء الاقتصادي القوي في منطقة اليورو، وهو ما سيدعم السياحة والصادرات والنمو.

سيتم تقليص المحفزات
الائتمانية، ولكن السياسة
المالية ستظل توسعية
ويُفترض أن يساعد الطلب
الخارجي في الحفاظ على
ارتفاع معدلات النمو في
2019-2018

الرسم البياني 2: العجز المالي

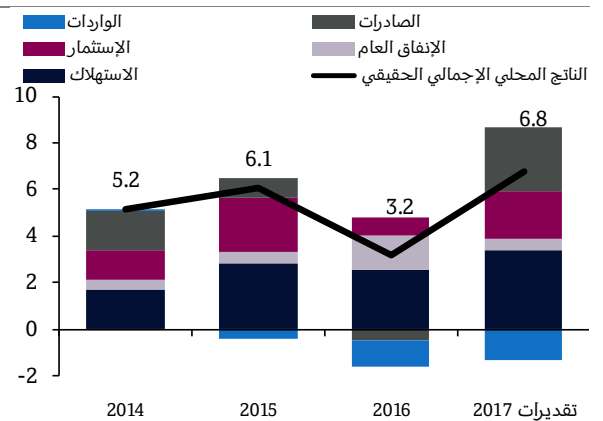
% من الناتج المحلي الإجمالي



المصادر: معهد الاحصاء التركي وهيفرأنا ليتكس وقسم الاقتصاد في QNB

الرسم البياني 1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

على أساس سنوي، %



المصادر: معهد الاحصاء التركي وهيفرأنا ليتكس وقسم الاقتصاد في QNB

ستتراجع قيمة الليرة التركية تدريجياً بسبب عجز الحساب الجاري

خلفية: تراجعت قيمة الليرة التركية بسبب ارتفاع المخاطر السياسية في النصف الثاني من عام 2016 – الذي نتج عنه هروب لبعض رؤوس الأموال – واتساع عجز الحساب الجاري بسبب الطلب القوي على الواردات الناتج عن صندوق الضمان الائتماني. وعلى الرغم من تلاشي تأثير هذه العوامل تدريجياً وانتعاش التدفقات الرأسمالية الواردة إلى تركيا في عام 2017، لا تزال الليرة تعاني من الضغوط الهبوطية بسبب ارتفاع عجز الحساب الجاري. **توقعات:** من المتوقع أن يتسع عجز الحساب الجاري من 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي في 2017 إلى 5.9% في 2018 و2019 حيث يُتوقع أن يستمر ارتفاع الطلب على الواردات نتيجة للنمو القوي وارتفاع أسعار النفط، وذلك بالرغم من أن النمو القوي في الصادرات سيعوض عن ذلك جزئياً. ونتيجة لذلك، تتوقع أن تتراجع أيضاً قيمة الليرة التركية مقابل الدولار الأمريكي من 3.6 في عام 2017 إلى 3.8 و4.0 في عامي 2018 و2019.

سيتمتع عجز الحساب
الجاري وستتراجع تدريجياً
قيمة الليرة التركية مقابل
الدولار الأمريكي

سيترجع التضخم في المدى المتوسط

خلفية: في عام 2017، ارتفع التضخم إلى 11.9% من نسبة 8.5% المسجلة في نهاية 2016. ويعكس هذا الارتفاع تراجع قيمة الليرة التركية وارتفاع أسعار النفط وأسعار الغذاء العالمية وحدث انتعاش قوي في النمو أدى إلى زيادة الضغوط التضخمية في جانب الطلب المحلي. **توقعات:** تتوقع أن يتراجع التضخم في 2018-2019 وذلك لعدة أسباب. أولاً، من المتوقع أن تتراجع قيمة الليرة التركية في 2018-2019 بأقل من مقدار تراجعها في 2017 حيث لا يُتوقع أن ترتفع أسعار النفط والسلع الأخرى بنفس مقدار ارتفاعها في العام الماضي. ثانياً، نظراً للتوقعات بتراجع التحفيز الائتماني، يُفترض أن يتراجع الطلب المحلي، وهو ما سيؤدي إلى تقليل الضغوط الصعودية على الأسعار وأخيراً، ظل البنك المركزي التركي يتبع نهجاً متشدداً، ومن المرجح أن يعمل على إبقاء السياسة النقدية مشددة للحد من ارتفاع التضخم (انظر أدناه). ونتيجة لذلك، تتوقع تراجع التضخم إلى 9.5% في نهاية 2018 و8.5% في نهاية 2019.

سيترفع التضخم في 2017
ثم سيتراجع تدريجياً على
خلفية تباطؤ وتيرة انخفاض
الليرة وتراجع نمو أسعار
النفط

الرسم البياني 4: التضخم

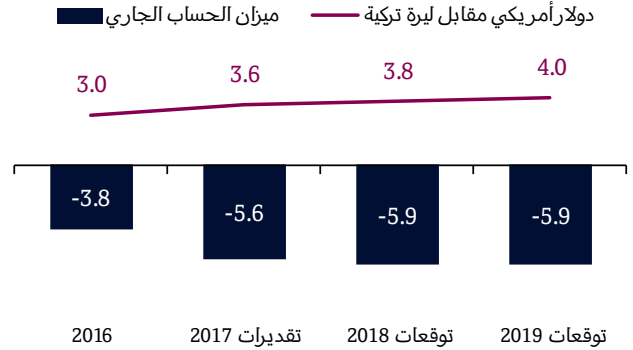
على أساس سنوي، %، نهاية الفترة



المصادر: معهد الإحصاء التركي وهيغرافنا ليتكس وقسم الاقتصاد في QNB

الرسم البياني 3: الحساب الجاري وقيمة الليرة التركية

% من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط سنوي مقابل الدولار الأمريكي



المصادر: معهد الإحصاء التركي وهيغرافنا ليتكس وقسم الاقتصاد في QNB

تم تشديد السياسة النقدية على نحو غير تقليدي لدعم الليرة مع تقليص التأثير على النمو في نفس الوقت

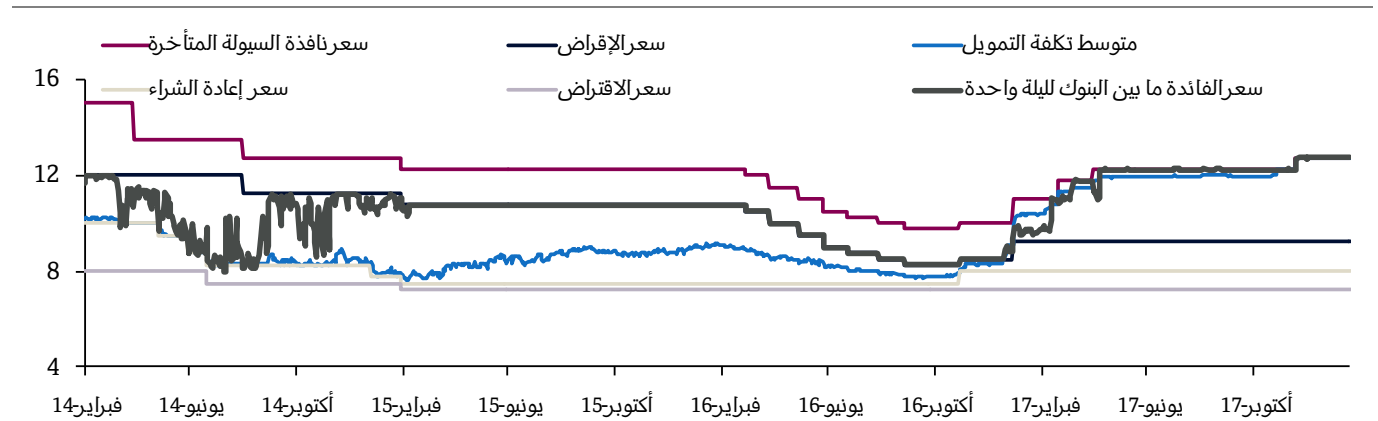
قام البنك المركزي التركي بتشديد السياسة النقدية مستخدماً أساليب غير تقليدية
خلفية: بنى البنك المركزي التركي نهجاً غير تقليدي في سياسته النقدية منذ 2014 في إطار جهوده لدعم الليرة والعمل في ذات الوقت على تقليص تأثير تشديد السياسة النقدية على النمو الاقتصادي. واعتمد البنك المركزي التركي سياسة نقدية تستخدم أسعار فائدة متعددة من أجل جذب الودائع الأجنبية وزيادة السيولة في النظام المصرفي ودعم الليرة. وبدأ ذلك في عام 2014 عندما أخذ البنك المركزي التركي في توفير بعض السيولة من خلال سعر الإقراض لليلة واحدة (والذي كان سابقاً بمثابة سقف لأسعار الفائدة) بالإضافة إلى سعر إعادة الشراء لأسبوع واحد وهو سعر الفائدة الرسمي. وبلغ سعر الإقراض 200 نقطة أساس والذي كان أعلى من سعر إعادة الشراء في ذلك الوقت. وأدى ذلك إلى رفع سعر الفائدة ما بين البنوك لليلة واحدة، مما زاد من تكلفة البيع على المكشوف لعملة الليرة حيث يستدعي ذلك اقتراض العملة لليلة واحدة، وهو ما ساعد بدوره في دعم الليرة التركية. ورغم ذلك، كان المصدر الأكبر للتمويل هو انخفاض سعر إعادة الشراء، مما أبقى على متوسط تكلفة تمويل القروض المحلية على انخفاض وبالتالي دعم النمو. وقام البنك المركزي التركي بتغيير السياسة النقدية مرة أخرى في يناير 2017 عندما قيد استخدام سعر الإقراض، مما نتج عنه سعي البنوك بشكل حصري إلى الحصول على التمويل بسعر "نافذة السيولة المتأخرة" والذي كان سابقاً سعراً جزائياً. وكان هذا السعر أعلى بواقع 175 نقطة أساس من سعر الإقراض عندما تم تطبيق هذا التغيير وواصل البنك المركزي التركي زيادة سعر "نافذة السيولة المتأخرة" بواقع 300 نقطة أساس خلال 2017. ومن خلال تقييد استخدام قنوات التمويل عوضاً عن رفع أسعار الفائدة، حاول البنك المركزي التركي دعم الليرة وفي نفس الوقت تأخير تعرض المواطنين لارتفاع أسعار الفائدة على الائتمان.

توقعات: نتوقع أن يبقى البنك المركزي التركي سعر "نافذة السيولة المتأخرة" كسعر رسمي للفائدة لديه، لكن مع عدم تغييره خلال الفترة 2018-2019. وبالنظر إلى أنه من المتوقع أن ينخفض التضخم، سيؤدي ذلك إلى تشديد السياسة النقدية من خلال رفع أسعار الفائدة الحقيقية.

من المتوقع أن تظل أسعار الفائدة دون تغيير، لكن سيكون ذلك بمثابة تشديد للسياسة النقدية في الواقع

الرسم البياني 4: أسعار الفائدة لدى البنك المركزي

%



المصادر: البنك المركزي التركي وهيئة أناليتكس وقسم الاقتصاد في QNB

برنامج الضمان الائتماني سيدعم القطاع المصرفي

خلفية: ظل القطاع المصرفي في تركيا قوياً بسبب برنامج الضمان الائتماني. فقد أدى هذا البرنامج إلى نمو كبير في القروض بلغ 20.8% في نهاية عام 2017. وفي نفس الوقت، ارتفع نمو الودائع إلى 17.7% في عام 2017 بسبب ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وعموماً، فإن القطاع المصرفي في وضع سليم. فقد انخفضت القروض المتعثرة في عام 2017 من 3.2% في نهاية عام 2016 إلى 2.9% في نوفمبر. وبلغت الربحية أعلى مستوى لها في أربع سنوات في عام 2017 حيث وصل العائد على حقوق المساهمين إلى نسبة 20.5% في الربع الثاني وارتفعت نسبة كفاية رأس المال من 15.6% في نهاية عام 2016 إلى 16.4% في نوفمبر 2017. بالإضافة إلى ذلك، ظلت الديون قصيرة الأجل بالعملات الأجنبية مستقرة بالرغم من اتساع العجز في الحساب الجاري والحساب المالي، حيث أدى النمو المرتفع في الودائع المحلية إلى الاستغناء عن بعض الاقتراض الأجنبي وأدى النمو - الذي جاء أعلى من المتوقع - إلى تشجيع الدائنين الدوليين لعرض آجال استحقاق أطول للقروض.

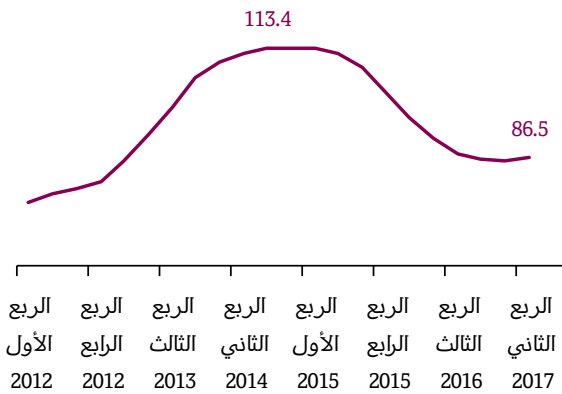
ارتفع نمو القروض والودائع في عام 2017 بسبب برنامج الضمان الائتماني وتأثيره الإيجابي على النمو

توقعات: مع التراجع المتوقع في استغلال برنامج الضمان الائتماني في عامي 2018 و2019، يُرجح أن ينخفض نمو القروض بشكل تدريجي إلى 16.1% و15.1%. وعلى الرغم من ذلك، ونظراً لأنه يُتوقع أن يتم تمديد آجال استحقاق القروض التي تم تقديمها بموجب برنامج الضمان الائتماني، من المرجح أن يظل نمو القروض مرتفعاً نسبياً. ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الودائع تماشياً مع انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 14.6% في 2018 و14.3% في 2019. وحيث يتوقع أن يكون نمو القروض أعلى قليلاً من نمو الودائع، من المفترض أن ترتفع نسبة القروض إلى الودائع من 123 في عام 2017 إلى 125 بنهاية عام 2019.

ظل القطاع المصرفي قوياً مع انخفاض القروض المتعثرة، وارتفاع الربحية وكفاية رأس المال. وتمكنت البنوك من إدارة مخاطر النقد الأجنبي بشكل فعال

الرسم البياني 6: الديون قصيرة الأجل بالعملات الأجنبية

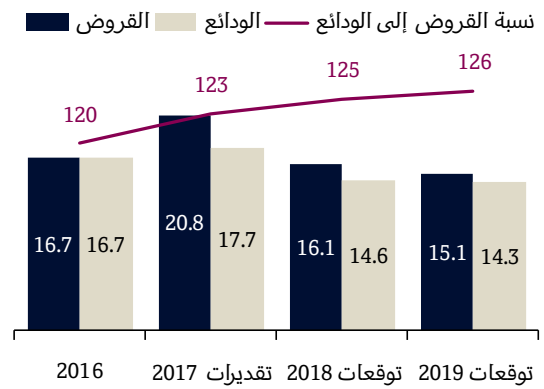
مليار دولار أمريكي، متوسط متحرك لأربعة أرباع



المصادر: البنك المركزي التركي وهيفرأنا ليتكس وقسم الاقتصاد في QNB

الرسم البياني 5: الائتمان والودائع والسيولة

%، نسبة القروض إلى الودائع تمثل السيولة



المصادر: البنك المركزي التركي وهيفرأنا ليتكس وقسم الاقتصاد في QNB

مطبوعات مجموعة QNB

تقارير الرؤى الاقتصادية الأخيرة



تقارير قطر

الرائد الشهري لدولة قطر

التحليلات الاقتصادية الأخيرة

أسعار النفط بمتوسط 60-65 دولاراً للبرميل في 2018 مع توازن السوق
ارتفاع توقعات التضخم بشير مخاوف الأسواق
صندوق النقد الدولي يرفع توقعاته للنمو العالمي
استمرار انتعاش النمو في أفريقيا جنوب الصحراء في 2018
الطلب القوي هو المحرك الرئيسي للارتفاع الأخير في أسعار النفط
نموذجنا لرصد النمو في جنوب شرق آسيا يشير إلى حدوث تراجع في الربع الأخير من 2017
ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لقطر في الربع الثالث
الصين: نمو مفاجئ في 2017 مع احتمال حدوث تباطؤ في 2018
هل بالإمكان استدامة الانتعاش في النمو العالمي؟
يرجح أن تمدد أوليك تخفيضاتها بسبب ارتفاع إنتاج الدول غير الأعضاء
الاقتصاد القطري يثبت صلابته
التجارة العالمية تنتعش في الاقتصادات الناشئة الآسيوية والولايات المتحدة
انتعاش التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الناشئة في عام 2017
الصين تظل أكبر تهديد لاستقرار المالي العالمي
نمو اليابان القوي للمدى القريب يحجب تحدياتها طويلة الأجل
تزايد الثقة في الأسواق الناشئة
لماذا انتعشت أسعار النفط؟
هل انخفاض التضخم العالمي ظاهرة مؤقتة؟
ما هي مبادرة "الحزام الاقتصادي" الصينية؟
قطر تحافظ على هيمنتها على السوق العالمي للغاز الطبيعي المسال
مأزق منظمة أوبك لعام 2018

إجراء ذمة وإشعار بحقوق الطبع والنشر

لقد تم جمع كافة المعلومات التي يحتوي عليها هذا التقرير والتحقق منها بعناية، غير أن مجموعة بنك قطر الوطني لا تقبل أي مسئولية مهما كانت عن أي خسائر مباشرة أو عرضية تنشأ عن استخدامه. ومتى تم التعبير عن أي رأي، ما لم يتم النص على خلاف ذلك، فهو رأي المؤلفين ولا يتفق مع رأي أي طرف آخر، ولا يجوز نسبة هذا الرأي لأي طرف آخر. تم توزيع التقرير مجاناً لشركاء الأعمال المهمين بالنسبة لمجموعة بنك قطر الوطني، ولا يجوز نسخه سواء كلياً أو جزئياً بدون تصريح.

الفروع والمكاتب التمثيلية الدولية لـ QNB

الصين مكتب تمثيلي المركز المالي العالمي بمدينة شانغهاي الطابق 9، غرفة 930 100 سنشوري أفينيو، منطقة بودونغ الجديدة الرمز البريدي 200120 شانغهاي، الصين هاتف: +86 21 6877 8980 فاكس: +86 21 6877 8981 qnb.com	لبنان فرع مبنى كايبال بلازا - شارع أحمد شوقي ميناء الحصن سوليدير- بيروت رياض الصلح 11-210 بيروت، لبنان الهاتف: +9611762222 الفاكس: +9611377177 QNBLebanon@qnb.com	جنوب السودان فرع مخطط رقم 67 طريق الميناء أسواق كونيوكويو ص.ب. 587، جوبا - جنوب السودان الهاتف: +211 959 000 959 QNBSouthSudan@qnb.com
فرنسا فرع 65 أفينيو إينا 75116 باريس، فرنسا الهاتف: +33 1 53 23 0077 الفاكس: +33 1 53 23 0070 QNBParis@qnb.com	موريتانيا فرع سيتي سترا الخيمة 10 شارع مامادو كوناتي ص.ب. 2049 نواكشوط، موريتانيا الهاتف: +22245249651 الفاكس: +22245249655 QNBMAuritania@qnb.com	السودان فرع برج QNB - طريق أفريقيا شارع العمارات رقم 17 ص.ب. 8134 الخرطوم، السودان الهاتف: +249 183 48 0000 الفاكس: +249 183 486666 QNB Sudan@qnb.com
الهند فرع مكتب رقم G-1A، الطابق الأرضي، 4 الجادة الشمالية، مبنى ميكروماكسي، مجمع بندرا كيرلا، شرق بندرا 400051 مومباي، الهند الهاتف: +91 22 62296300 الفاكس: +91 22 62296363 QNBIndia@qnb.com	ميانمار مكتب تمثيلي رقم 53، طريق سترا ند رقم 316 سترا ند، بلدة باييدان يانغون ميانمار الهاتف: +9512307371 الفاكس: +9512307372 QNBMyanmar@qnb.com	المملكة المتحدة فرع 51 شارع جروزفينور W1K 3HH لندن المملكة المتحدة الهاتف: +44 207 647 2600 الفاكس: +44 207 647 2647 QNB London@qnb.com
إيران مكتب تمثيلي 17 طريق أفريقيا السريع مبنى نافاك، الطابق السادس، وحدة 14 طهران، إيران الهاتف: +98 21 88889814-22 الفاكس: +98 21 88 889 824 QNBIran@qnb.com	عمان فرع مبنى QNB، مطرح، MBD مقابل البنك المركزي العماني ص.ب. 4050، 112، روي مسقط، عمان الهاتف: +968 2478 3555 الفاكس: +968 2477 9233 QNBoman@qnb.com	فيتنام مكتب تمثيلي مركز تايمز سكوير الطابق العاشر 57-69F - شارع دونغ خوي مقاطعة بن نغي ويرد 1 مدينة هو تشي منه، فيتنام الهاتف: +84 8 3911 7525 الفاكس: +84 8 3827 9889 QNBVietnam@qnb.com
المملكة العربية السعودية فرع مبنى حمد التجاري طريق الملك فهد (بجانب برج الفيصلية) ص.ب. 230108 الرياض - المملكة العربية السعودية الهاتف: +966 920010990 QNBKSA@qnb.com	قطر المركز الرئيسي ص.ب. 1000 الدوحة، دولة قطر الهاتف: +97444252444 الفاكس: +974 44413753 ccsupport@qnb.com qnb.com	اليمن فرع مبنى QNB شارع الزبير، ص.ب. 4310 صنعا، اليمن الهاتف: +967 1 517517 الفاكس: +967 1 517666 QNB Yemen@qnb.com
الكويت فرع برج العربية، شارع أحمد الجابر منطقة الشرق، ص.ب. 583 دسمان 15456، الكويت الهاتف: +965 2226 7023 الفاكس: +965 2226 7021 QNBKuwait@qnb.com	سنغافورة فرع 3 تيماسيك أفينو 01-27، برج سيتينيال 39190 سنغافورة الهاتف: +65 6499 0866 الفاكس: +65 6884 9679 QNB Singapore@qnb.com	

شركات QNB التابعة والزميلة

الجزائر

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
شركة تابعة
رقم 16، شارع أحمد أوقاويد-دالي إبراهيم
ص.ب. 103
320 دالي إبراهيم
الجزائر الجزائر
الهاتف: +213 21918787
الفاكس: +213 21918881
info@hbtbf.com.jo

الأردن

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
شركة تابعة
ص.ب. 7693
الرمز البريدي 11118
عمان، الأردن
الهاتف: +962 6 500 5555
الفاكس: +962 6 56781211
info@hbtbf.com.jo

سورية

QNB سورية
شركة تابعة
ميدان العباسيين
ص.ب. 33000 دمشق
الهاتف: +963 11-2290 1000
الفاكس: +963 11-44 32221
QNBSyria@qnb.com

البحرين

QNB فاينانس بانك
شركة تابعة
شقة 51، الطابق الخامس، يونيتاغ هاوس،
عمارة 150، طريق 383، مجمع 315،
شارع الحكومة، ص.ب. 2435
المنامة، البحرين
الهاتف: +973 211322
الفاكس: +973 211339
dstk@finansbank.com

ليبيا

مصرف التجارة والتنمية
شركة زميلة
برج بي سي دي، شارع جمال عبد الناصر
ص.ب. 9045، البرقاء
بنغازي، ليبيا
الهاتف: +218 619 080 230
الفاكس: +218 619 097 115
info@bcd.ly

تونس

QNB تونس
شركة تابعة
شارع مدينة العلوم
ص.ب. 320 - 1080
تونس، تونس
الهاتف: +216 71 754 911
الفاكس: +216 70 728 533
qnb.com.tn

مصر

QNB الأهلي
شركة تابعة
دار شامبليون، 5 شارع شامبليون،
مركز المدينة 2664
القاهرة، مصر
الهاتف: +202 2770 7000
الفاكس: +202 2770 7099
qnbbaa@qnbalahli.com

فلسطين

بنك الإسكان للتجارة والتمويل (HBTF)
شركة زميلة
رام الله، شارع القدس، مبنى باديكو
ص.ب. 1473
الضفة الغربية، فلسطين
الهاتف: +970 2 2986270
الفاكس: +970 2 2986275
info@hbtbf.com.jo

تركيا

QNB فاينانس بنك
شركة تابعة
منطقة أسن تيه، شارع بويكدر
مبنى كريستال كول، رقم 215
مقاطعة شيشلي، إسطنبول
الهاتف: +22245249651
الفاكس: +222 4524 9655
dstk@finansbank.com.tr

إندونيسيا

بي تي بانك كيوان بي إندونيسيا تي بي كي
شركة تابعة
برج QNB إندونيسيا، 18 بارك أس سي بي دي
جي أي. جند. سودريمان كاف. 52-53
جاكرتا 12190
الهاتف: +62 21 515 5155
الفاكس: +62 21 515 5388
corporate.communication@qnb.co.id

قطر

شركة الجزيرة للتمويل
شركة زميلة
منطقة السد، شارع سحيم بن حمد
ص.ب. 22310
الدوحة- قطر
الهاتف: +974 4405 0444
الفاكس: +974 4405 0445
info@aljazeera.com.qa

توغو

إكوبنك ترانسناشونال إنكوربوريتد
شركة زميلة
رقم 20 أفينيو سيلفانوس أوليمبيو
ص.ب. 3302
لومي، توغو
الهاتف: +22822217214
الفاكس: +22822214237
ecobanktg@ecobank.com

العراق

مصرف المنصور
شركة تابعة
منطقة الوحدة
مقاطعة 14، مبنى 51
العلوية 3162
بغداد، العراق
الهاتف: +964 1 7175586
الفاكس: +964 1 7175514
info@mansourbank.com
mansourbank.com

سويسرا

QNB Suisse SA
شركة تابعة
كاي دو مونت بلانك 1
ص.ب. 1201-1785
جنيف، سويسرا
الهاتف: +41 22907 7070
الفاكس: +41 22907 7071
info@qnb.ch

الإمارات العربية المتحدة

البنك التجاري الدولي
شركة زميلة
الطابق الثالث والثالث عشر برج فستيفال،
دبي فستيفال سيتي
ص.ب. 4449
دبي، الإمارات العربية المتحدة
الهاتف: +971 4 4023 000
الفاكس: +971 4 4023 737
cbiuae.com